فرجائي سيدي الوزير أن يكون جوابكم كاف وأن يكون مدعما بالتواريخ، لأن ما أعلمه هو أن وزارة أملاك الدولة قامت بالتخصيص لوزارة الدفاع، وهذه الأخيرة ليس لديها إشكالا في تخصيص جزء لوزارة النقل، ولم يبقى سوى طلبكم في التخصيص لتكون الإشكالية قد حلت لإنجاز هذا المشروع وشكرا.

إجابة السيد وزير النقل

السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب

شكرا والكلمة لكم معالي السيد وزير النقل، تفضل.

السيد وزير النقل

شكرا،

السيد النائب المحترم بارك الله فيك على هذا السؤال، وقبل أن أجيبك عن هذا السؤال الشفاهي أريد أن أتطرق إلى الإضراب الموجود اليوم في تطاوين بشركة النقل، فصحيح أن هناك بعض الإشكاليات، كما تعلم بذلك سيدي النائب، ونحن نتابع هذا الموضوع بصفة فورية وبالاتفاق مع السيد والي الجهة سنعقد جلسة بمقر الولاية وسيحضرها السيد مدير عام النقل البري كممثلا عن الوزارة، بما أنه ملم بهذا الموضوع للنظر في بعض الإشكاليات، علما بأن هناك أشياء لا يمكن أن تحل بين عشية وضحاها، لكن سنتطرق للمشاكل المطروحة، وستكون الجلسة يوم الثلاثاء، واتفقنا مع الطرف الاجتماعي أن يعود الجميع للعمل في انتظار هذه الجلسة، ولكن صحيح أن ذلك ليس مناسبا للجميع ونحن كمسؤولين بوزارة النقل لا مشكلة لدينا في التوقيت الزمني للجلسة في أن يكون ذلك مساء هذا اليوم أو يوم الجمعة أو السبت أو الأحد، فنحن تحت طلب والي الجهة متى رأى ذلك مناسبا لنقف سويا لإيجاد الحلول على المستوى الوطني، هذا بالنسبة إلى إضراب الحافلات والنقل الجهوي،

أما بالنسبة إلى مطار رمادة دعني أخبركم بأنه لا تراجع عما وعد به السيد رئيس الحكومة كتوجه، أما بالنسبة إلينا فيجب أن نسرع في هذا الموضوع، ولك الحق فيما تقدمت به سيدي النائب، فمن غير المعقول أن نبقى سنة أو سنتين في إطار إعداد الأوراق بين مختلف الإدارات، فإن كان ذلك بين الخواص والدولة يمكن أن يفهم ذلك، لكن لنكون بين مختلف الإدارات العمومية فهذا غير معقول، كنا قد راسلنا منذ شهر نوفمبر وزارة أملاك الدولة ومع الأسف لدينا عقلية أنه إذا وقعت مراسلة فسنقول أن الموضوع لم يعد يخصنا وإنما يخص إدارة أخرى.

وما سأذكره لكم حتى قبل قدومي إلى هنا فقد كانت التعليمات واضحة بالنسبة لي، فسنتنقل ليس اليوم لأن ذلك صعب بعض الشيء، فالمفروض خلال أول الأسبوع القادم إلى وزارة أملاك الدولة وسنعقد جلسة مع السيد وزير أملاك الدولة، ليس معه بصفة خاصة ولكن مع الإدارات العامة اللازمة ومع مديرينا العامين،

وأستطيع إخبارك أنه بالتنسيق مع السيد وزير أملاك الدولة سيتم خلال شهر جانفي تخصيص هذه الأرض، ولماذا نقول ذلك؟ لأن كلفة هذا المشروع حوالي 37 مليون دينار، جزء منه وهو على ما أظن يقدر بـ 21.2 مليون دينار بهم ديوان الطيران المدني، وكما تعلم فالقانون لا يخول للشركة العمومية أو الإدارة بصرف الأموال في بداية طلب العروض، أو إن لم تكن قد خصصت أرض أو مكان ليشتغل عليه كما نص على ذلك القانون.

وكما أشرت فهذا الإشكال يخص الإدارة ولك الحق في ذلك، وأعدك أنه خلال هذا الشهر وبالتنسيق مع السيد وزير أملاك الدولة سيقع تخصيص الأرض ليتمكن ديوان الطيران المدني من البدء في هذا المشروع من خلال تقديم طلب العروض أو " mis en place" ليمتد هذا المشروع إن شاء الله على سنتين ولن نتراجع عنه، ولك الحق في الإشارة إلى هذا التأخير غير المبرر، ففي بعض الأحيان نستسهل بعض الأوراق التي ترسل بين الإدارات، ولكن الجنوب غالي علينا ويجب مزيد متابعة الملفات التي تتراوح بين مكتب ضبط وآخر، وأعدك وعد شرف أن تكون هناك أكثر من متابعة خاصة بل فض الإشكاليات المتعلقة بهذا المشروع لينطلق خلال هذا الشهر، وبارك الله فيك على هذا السؤال.

تعقيب السيد النائب

السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب

شكرا معالي السيد الوزير والتعقيب لكم السيد البشير الخليفي.

السيد البشير الخليفي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

نعتبر أن ما صرحتم به هو وعد لينتهي التخصيص مع نهاية شهر جانفي وينطلق المشروع ليمتد على سنتين ويهم الطيران المدني، وإن شاء الله يتطور مع الأجيال القادمة ليشمل مثلا نقل البضائع أو أن يستقبل الرحلات الدولية، وقد لمست هذا الصباح تفهم السيد وزير أملاك الدولة والسيد وزير الدفاع وأظن أنه فعلا سيقع التسريع في هذا المشروع،

أما فيما يخص الإضراب فهذا الموضوع امتد على ثلاثة أيام ونرجو منكم إيجاد الحلول، ونشكر مساعي السيد الوالي إلا أن هناك تصلبا في المواقف بين الأطراف، الإدارة والنقابة التي تمثل العمال، لذلك نطلب منكم تدخلا حكوميا لتسهيل الأمور، ربما إن كان هناك ديون مثلا فنعلم أن الحلول الآنية لا توجد، وكذلك بالنسبة إلى الانتدابات الفورية ولكن يمكن مثلا إيجاد خارطة طريق لفض إشكالية النقل بالمنطقة وشكرا سيدي الوزير.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب

شكرا، إن أردت يمكنك أن تواصل في انتظار أن يرتاح النائب ياسين العياري، مع الأسف سنتعبك يا زميلي النائب وأنت لم تكد تصل، فتفضل لك الكلمة.

يمكنك أن تأخذ مكانا أماميا، فنحن نتمنى أن يجتمع جميع النواب في مكان واحد عوض أن يكونوا متفرقين " كأولاد الحجلة"،

يمكنك أن تأخذ مكان السيد البشير، فقد يكون ذلك بادرة خير لك لتصبح وزيرا.

الكلمة للسيد ياسين العياري، تفضل.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد ياسين العياري

السيد ياسين العياري

شكرا،

أريد أن أوضح سبب هذه العجلة فقد كنت في لقاء مع السيد وزير الداخلية وعلمت البارحة فقط عبر إرسالية قصيرة بوجود

سؤال شفاهي، فيحبذا أن تحترم على الأقل مدة 48 ساعة ليكون التنظيم أسهل.

أرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له.

سيكون سؤالي اليوم حول تقرير دائرة المحاسبات، لن أبدأ بالتقرير 31 بل بالتقرير 28 الذي تطرق إلى شركة النقل بباجة، والتقرير رقم 29 الذي ذكر أن الدولة غير قادرة على حماية الموانئ.

والتقرير رقم 30 الذي كان حول الشركة الوطنية للنقل بين المدن والذي ذكر أن الاتحاد العام التونسي للشغل يحصل على حافلات دون أي مقابل، أن الصيانة ليست لها أية فاعلية، أنه لا توجد هناك مراقبة للوقود.

والتقرير رقم 31 الذي تطرق إلى عديد المواضيع: كيف أن قطع الغيار المستعجلة يقع شراؤها وتترك جانبا، كيف وقع أخذ قطع غيار من الطائرات ولم يقع تركيبها، كيف أن أعمال الصيانة ليست على ما يرام.

أنا اليوم سيدي الوزير لا أريد أن أتعامل كـ"acquisiteur" بل أريد أن يكون التعامل بين اثنين من المسؤولين، فأمام أقدس المقدسات، دافعو الضرائب يجب أن يكون هناك حل لهذا المشكل.

فأنا وككل التونسيين أريد أن أستمع: فما نحن فاعلون؟

أريد أستمع اليوم إلى خطوات عملية، وبصراحة هناك شيئان جعلاني أتعامل بإيجابية: فأولا، لم يكن رد الوزارة على تقرير دائرة المحاسبات بأن هناك مغالطات وتلاعب بالتقرير كما كان رد الدوائر الحكومية الأخرى، بل ذكرت بأن هناك تجاوزات وجب التعامل معها.

وثانيا، الندوة الصحفية التي التأمت نتيجة حادثة اصطدام الباخرتين وهو تعامل جديد يوحي بعقلية الدولة: فنخطئ ونقول الحقيقة كما هي ونقطع مع الشائعات.

كما كنت قد ذكرت فهذان الأمران هما اللذان دعاني إلى التعامل بإيجابية، فلن أخوض في التفاصيل: مليار هنا، ومليارات هناك بالرغم من أن الأمر مفزع جدا.

فالتقارير رقم 28،29،30،31،32، احتوت كلها على تجاوزات، فأريد أن أعلم ما نحن فاعلون، وما هي الخطوات العملية القضائية، الإدارية، أو حتى في " Système " لنصلح الأمر، فلنتعامل كمسؤولين اثنين، فإن كان هناك مسألة تشريعية ليحل الأمر، فأنا تحت طلبكم، فليس هناك الآن حكومة ومعارضة.

هذا ما أريد أن أسمعه منك سيدي الوزير، أريد حلولا عملية وخطوات، وسأدعوك إن شاء الله بعد ثلاثة أو أربعة أشهر إلى هذا المجلس أي قبل نهاية مدتي النيابية لأتبيّن هل طبق هذا أم لا، وشكرا سيدي الوزير.

إجابة السيد وزير النقل

السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب

شكرا السيد ياسين العياري والكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل

شكرا السيد النائب المحترم ياسين العياري على هذا التفاعل الإيجابي، وكما كنت تقول نحن جميعنا تحت راية واحدة ولا يهمنا إلا مصلحة البلاد والوطن والمواطنة والمواطن التونسي.

فيما يخص تقرير دائرة المحاسبات فسؤالك كان شاملا للتقرير 28،29،30 وسأقوم بمدكم بتفاصيل أكثر بالنسبة إلى التقرير 31 الأخير، أما فيما يخص التقارير المتعلقة بالسنوات الفارطة فأنا على رأس الوزارة منذ شهرين، ولم يخطر ببالي وبكل صراحة أن أبحث في التقارير الأخرى، على كل أخبرك أن اللجنة التي كنا قد شكلناها للنظر في التقرير 31 سيكون من مهامها بل ومن أولوياتها أيضا التدقيق في التقارير 28،29،30 والتي تتعلق بهياكل أخرى كشركة النقل بباجة والإجابة عليها ومتابعتها نقطة بنقطة، أؤكد هنا على المتابعة وليس على الإجابة فقط.

فيما يخص التقرير 31 أريد من خلالك ومن خلال جميع النواب وخلال هذه الجلسة أن أشكر جميع قضاة دائرة المحاسبات الذين أعدوا هذا التقرير والذين قاموا بعمل كبير، وهناك كلمة دائما كنت أقولها وأؤمن بها ألا وهي أن دائرة المحاسبات أو هذه الهياكل الرقابية هما ضميرنا، ضمير الإدارة، ضمير الدولة، وضميرنا جميعا، وكنا قد نوهنا بالعمل الذي قاموا به، ولنا جلسة مع السيد رئيس الحكومة وكان على كل وزارة أن تتابع وتبحث عن الحلول للقرارات الموجودة، وكنا قد شكلنا لجنة وهي ليست لجنة شكلية بل حددنا لها أسبوعا في إطار التفاعل الإيجابي مع الهياكل الرقابية ودائرة المحاسبات الذين قاموا بعمل ممتاز والذين كما قلت يمثلون ضميرنا.

فما الذي قامت به هذه اللجنة؟ لقد احتوت هذه اللجنة على أخصائيين ولم يشمل ذلك ممثلين من الإدارة فقط بل تقنيين أيضا، وقاموا خلال الأسبوع المذكور بإعداد إجابات وملاحظات حول كل ما قدمته دائرة المحاسبات، وهنا نخص بالذكر الخطوط الجوية التونسية " Tunisair "، وهنا كان هناك تقصير منا.

فيما تمثل هذا التقصير؟ لم نعر الاهتمام اللازم لهذا العمل الرقابي، وكيف ذلك؟ لم نقدم الإجابات بأكثر دقة أو التي من شأنها أن تكون مقنعة، فإذا كان قد وقع ذلك ما كانت لتحصل هذه الأشياء، ولم نكن لنرى هذا التقصير، لذلك فالعمل الذي قامت به هذه اللجنة كان قد شمل أكثر التفاصيل، وقدمت إجابات واضحة نقطة بنقطة، لأن ما تقوم به الهياكل الرقابية ودائرة المحاسبات وجب أن لا ننقص من قيمته أو أن نقدم إجابات.

ففي بعض الأحيان وليس هناك ما أخفيه تكون الإجابات في العموميات، فنفس الإجابة يمكن أن نوظفها لهذا السؤال أو ذاك، وليس هذا هو المطلوب، فإن كان ذلك فلماذا وجدت هذه الهيئات الدستورية والهياكل الرقابية إذا لم نقم بدورنا، وتبعا لذلك فقد أجبنا نقطة بنقطة وملاحظة بملاحظة.

وها هو التقرير احتوى على كل الجزئيات، تركيبة اللجنة، وكنا قد راسلنا دائرة المحاسبات وطلبنا منها بكل لطف فيما يخص هذه النقاط إعادة النظر فيها، والمسألة ليست أن التقرير قد صدر أو طبع بل يتعلق ذلك بالضمير، لن أتناول التقرير نقطة بنقطة ولن أغوص في الجزئيات، فإذا أردت يمكن أن أجيبك نقطة بنقطة، وهي أمور تقنية، ولكن ما أقوله أنه وقع وبصفة كبيرة إصلاح الإخلالات، وهذا لا يهم الفترة الأخيرة فقط بل السنة الفارطة أيضا.

وما أريد أن أقوله للتونسيين هو أنه يجب أن لا تخافوا من استعمال الخطوط الجوية التونسية لأننا لا نتهاون بسلامة المواطنين، فهناك مشاكل مادية وتقنية إذ كما قلت تقوم الشركة في بعض الأحيان ببعض الشراءات باهظة الثمن، ولكن كل ما تقوم به هو مضبوط بقواعد السلامة والمواصفات العالمية، فعندما تقلع

الطائرة بوجود إخلالات يكون ديوان الطيران المدني قد أمهل أسبوعا مثلا لتدارك نقطة، وأمكن استعمال الطائرة مع وجود هذا الخلل ولكننا لا "نلعب" بسلامة التونسيين وقد قمنا بإصلاح هذه الإخلالات.

مرة أخرى السيد النائب المحترم في إطار التفاعل الإيجابي مع الهياكل الرقابية أريد أن أشكر السيدات والسادة القضاة لأنهم لفتوا انتباهنا لعديد الأشياء التي لم نتفطن لها، وهنا أريد أن أقول أن ما تقدمه دائرة المحاسبات عندما يقع إثارة نقاط ما فذلك لا يمكن أن يمثل مشكلة جزائية، فنحن إدارة ونتحمل مسؤوليتنا في ذلك، وإن كان هناك شبهة فساد كما وقع في بعض الشراءات فقد قمنا بإيداع شكاية لدى السيد وكيل الجمهورية.

ولكن في كل ما تبقى فقد مثل هذا التقرير فرصة لإصلاح العديد من الإخلالات، وقد طلبت من المديرين العامين والرؤساء المديرين العامين أن يوكلوا الاهتمام اللازم في العلاقة بين هياكلنا وهذه المؤسسات الرقابية، لأنه لا يجب أن يعتقد كل واحد أنه يشتغل بمفرده بل يجب أن يكون العمل جماعيا، لأن في النهاية سيكون ذلك في إطار المصلحة الوطنية.

وأريد أن أقول لك السيد النائب المحترم أنني كنت قد أرسلت مذكرة توضيحية إثر الجلسة التي عقدناها إضافة إلى اللجنة التي اهتمت بموضوع الخطوط التونسية، نذكر من خلالها جميع الهياكل وأستسمحك لأقرأها: ففي إطار التفاعل الإيجابي مع مختلف هيئات الرقابة والتفقد فإن رؤساء الهياكل بالمصالح المركزية والجهوية للوزارة والرؤساء المديرين العامين للمؤسسات والمنشآت العمومية مدعوون لإيلاء عناية خاصة للتقارير الصادرة عن الهيئات والرد عليها بكل وضوح والعمل على حسن متابعة مختلف الملاحظات والتوصيات الصادرة عنها، واتخاذ التدابير والإصلاحات اللازمة لتفادي الإخلالات المضمنة بهذه التقارير، مع العلم أنه ستكون بالوزارة وكما ذكرت لجنة مخصصة لمتابعة كل هذه التقارير وإصلاح الإخلالات.

وفي الأخير لو تسمح لي السيد النائب المحترم، وبارك الله فيك، وكما قلت فصحيح بأني لم أفكر بالنسبة إلى التقارير 29،28 فسنضعهم في إطار متابعة من قبل هذه اللجنة، وهذا ليس مجرد كلام فقط، وبارك الله فيك، فقد تحدثت منذ قليل وذكرت بأننا تقدمنا بكل ما وقع بالنسبة إلى موضوع الباخرة "أوليس" بطريقة واضحة للشعب التونسي، فعندما أقول لجنة ليس ذلك مجرد كلام فقط، فنحن تحت طلبكم في كل وقت لإعلامكم عن مدى تقدمنا في عملنا وعن مدى متابعتنا، ونحن في الوزارة كما كنت أقول وسأعيد ذلك السيد النائب المحترم كل الأبواب مفتوحة، ونطلب منكم بكل لطف إذا بدت لكم بعض الأشياء التي باستطاعتنا العمل عليها فنحن تحت أمركم وبارك الله فيك لطرحك هذا السؤال.

وفي آخر كلمتي أقول لكم: لا تخافوا في اختياركم للرحلات بالخطوط الجوية التونسية، فليس من الممكن لسائق الطائرة أو "personnels" أو "navigant" أن يغامر بحياته أو بحيات المسافرين، وإذا كان هناك إخلالات فقد وقع إصلاحها، وإذا لم يتم فعل ذلك فستكون هناك متابعة خاصة بالنسبة إلينا كوزارة وكطيران مدني بمنع أي طائرة من الإقلاع في إطار غير معمول به قانونيا، ويعني ذلك القانون العالمي، وغير معترف به في إطار التعامل بالنسبة إلى "Sécurité " أو " Sureté de l'aviation aérienne" وبارك الله فيك مرة أخرى السيد النائب المحترم.

تعقيب السيد النائب

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للسيد ياسين العياري للتعقيب.

السيد ياسين العياري

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، أتمنى أن تمدني بنسخة من تقرير اللجنة، وقد ذكرت بأن الهياكل الإدارية والرقابية تعمل سويا فنتمنى أن يقع تشريكنا كنواب لمجلس نواب الشعب خاصة منا نواب المعارضة، أعلم أن هناك حكم ومعارضة بهذه الأمور، وعندما تكون هناك نظرة من نائب معارضة لعمل اللجة وللتقرير باستطاعته أن يكون له دافع كبير لتحسين الأمور أكثر، وفي الأخير فنحن لدينا سلطة رقابية.

نعم، سآخذ نسخة من التقرير، فجيلي لديه حساسية من كلمة لجنة، لأنها في العادة تعتبر كلمة لقبر الملف، أطلب منك وبكل لطف السيد الوزير أن أكون أنا أو غيري من نواب المعارضة عضوا في هذه اللجنة للقيام بالدور الرقابي ولمتابعة المخرجات.

فما أردت سماعه اليوم وكما قلت هو أن يكون هناك إطار للتعامل الجدي مع تقرير دائرة المحاسبات، أريد أيضا أن أكون عضوا في اللجان التي تدرس التقارير السابقة أو على الأقل متابعتها.

سيدي الوزير، هناك أيضا أموال لدفع الضرائب للطيارين الذين عملوا أكثر من اللازم، والتي دفعت المال ولم تعمل ولقطع الغيار وأمور أخرى، فنقود دفع الضرائب تلك كل مليم فيها يهمني، لن أستبق أعمال اللجنة لكن إذا كان هناك إخلالات وأموال يجب أن تسترجع فيجب فعل ذلك، وهناك من يلجأ للقضاء مهما كانت مكانته الاجتماعية من " الوزير إلى الغفير" ولا يوجد شخص مقدس خاصة عندما تتعلق المسألة بدفع الضرائب.

شكرا جزيلا، وأنتظر منكم تقرير هذه اللجنة وإشعارا رسميا من سيادتك إن شاء الله لأكون عضوا باللجنة، وشكرا جزيلا سيدي.

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ ياسين، لدي اسمان آخران لم يتدخلا: الأستاذ سالم لبيض لم يحضر، الأستاذة جميلة دبش الكسيكسي لم تحضر.

وبذلك نكون قد استوفينا كل الأسئلة الموجهة لكم معالي السيد الوزير، وقد كان يوما سعيدا بحضوركم وبحضور معالي السيد كاتب الدولة معكم، أهلا وسهلا ومرحبا بكم ومرحبا بالوفد المصاحب لكم،

وبذلك نكون قد استوفينا أشغالنا في جلسة هذا اليوم الجمعة 11 جانفي 2019 على الساعة 13 تماما.

وتنتهي أشغالنا...

الكلمة للسيد وزير النقل السيد هشام بن أحمد.

السيد وزير النقل

أستسمحك حول موضوع جرجيس الذي كنت سأجيب السيد به السيد سالم الأبيض حول سؤاله الشفاهي وكنت قد وعدت